

القانون والتنمية

ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

مجلة الإدارة العامة

Journal of Public Management

& Law & Development



حقوق الملكية الفكرية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر (دراسة مقارنة)

Protection of intellectual property rights and their impact on economic development in Algeria (a comparative study)

تاريخ النشر: 2021/12/29

تاريخ القبول: 2021/12/18

تاريخ الاستلام: 2021/11/29

حتحاتي محمد

جامعة زيان عاشور الجلفة ، m.hathati@mail.univ-djelfa.dz

الملخص :

كانت ، ولا زالت ، قضية التنمية الاقتصادية الشغل الشاغل لصانعي السياسات العامة في الدول والمنظمات الدولية ، وقد حاول الكثير من المنظرين في السياسة والاقتصاد اعتماد نماذج لدعم التنمية عن طريق مختلف الآليات التي يعبر عنها بالسياسات الاقتصادية ، ويرتبط هذا الأمر ، ارتباطا وثيقا ، بالقانون لأن هذا الأخير محدد مهم في عملية صنع القرار الاقتصادي ، ورغم قدمها فإن قواعد القانون الدولي للتنمية – مثلا – تلعب دورا في هذا المجال لا تزال آثاره جلية خاصة ما تعلق بمنح معاملة خاصة وأكثر إيجابية حيال الدول النامية ، وتهدف هذه القواعد إلى خدمة هذه الدول لتحقيق الاستقلال الاقتصادي وتطوير التنمية الاقتصادية فيها ، وفي النطاق الداخلي للدول يلعب القانون دورا مهما في الاقتصاد ، حيث يمكن للمشرع أن يوسع أو يحد من دائرة النشاط الاقتصادي ويضع قيودا على المعاملات الاقتصادية مثلما هو الحال عليه في قانون حماية الملكية الفكرية حفاظا على مصالح المبتكرين ، حيث يرى المخترعون والمؤسسات البحثية الداعمة لهم أن تشجيع الابتكار مفتاح لأي تقدم اقتصادي .

الكلمات المفتاحية : الاستثمار الأجنبي المباشر ، التنمية ، براءات الاختراع ، النمو الاقتصادي ، الناتج الوطني الإجمالي ، بيئة الأعمال ، الابتكار ، الشراكة ، المؤسسات الناشئة

ABSTRACT

The question of how intellectual property rights affect the processes of economic development and growth is complex and based on multiple variables .

This discussion paper reviews these changes and their implications for developing countries .

Also it reviews the effects of intellectual property rights on foreign direct investment in Algeria.

1. المقدمة

سجلت الجزائر 7149 طلبا على براءات الاختراع خلال الفترة الممتدة (من 2010 إلى 2018) مقابل تسجيل 12431 طلب في المملكة المغربية ، و 21793 في مصر خلال نفس الفترة حسب الإحصائيات الرسمية المنشورة في تقارير المنظمة العالمية للملكية الفكرية¹ ، وهو الأمر الذي يدعونا للتساؤل عن سبب انخفاض عدد طلبات الحماية في مجال براءات الاختراع مقارنة ببعض الدول المتقاربة اقتصاديا وجغرافيا مع الجزائر .

تؤدي زيادة عدد براءات الاختراع واعتماد المؤسسات الصناعية على استغلالها واستثمارها في الإنتاج وتطويره إلى زيادة الناتج الوطني الإجمالي ومعدلات التصدير ، وتطوير هيكل الصناعة في البلاد مما يجعلها بيئة صناعية محفزة على استقبال التكنولوجيا العالية شيئا فشيئا ، وهي مؤشرات تؤثر بشكل ايجابي أيضا على الدخل الفردي والتنمية البشرية .

وبمفهوم آخر يجب التساؤل عن العلاقة بين زيادة طلبات الحماية ومعدلات النمو الاقتصادي لمعرفة تأثير الإجراءات القانونية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية على زيادة الفرص الاستثمارية خاصة الأجنبية منها التي تسهم مباشرة في نقل التكنولوجيا ، وهو ما يطرح إشكالية رئيسية تتمثل في ما يلي :

هل أن تشجيع الابتكار عن طريق تكريس الحماية القانونية للملكية الفكرية كفيل لوحده في دعم التنمية الاقتصادية ؟

2. أهمية الدراسة : تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة الحد الذي تتأثر به الفرص الاستثمارية إيجابيا مع تشديد الحماية القانونية للابتكار عن طريق منظومة حماية حقوق الملكية الفكرية ، وذلك بتحديد عنصر الحماية ومعرفة تأثيره في دول متقاربة اقتصاديا مع الجزائر مثل المغرب ومصر .

3. منهجية الدراسة :

خطة البحث :

- 01- العلاقة بين حماية حقوق الملكية الفكرية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر .
- 02- واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد إصلاح 2003 لقوانين الملكية الفكرية .
- 03- تحسين بيئة الأعمال و تطوير المؤسسات الناشئة مدخل لأي تنمية اقتصادية .

1.3 العلاقة بين حماية حقوق الملكية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر :

¹ - Statistiques de propriété intellectuelle par pays , (2019) , disponible sur le lien : https://www.wipo.int/ipstats/fr/statistics/country_profile/

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر غير مقيم في بلد مضيف بقصد المشاركة الفعلية والاستقلال بالإدارة والقرار، فمن خلال التعريف يظهر أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشير إلى تحركات رأس المال التي تتضمن ملكية ونوعاً من الإدارة والتحكم في اتخاذ القرار من قبل المستثمر، أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر (أو الاستثمار في الأوراق المالية) فلا يتضمن الملكية والإدارة وإنما هو نوع من التدفق الذي يطلق عليه رأس المال التمويلي مثل شراء السندات وغيرها من الأوراق المالية¹.

وقد حاول مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)² الربط بين تدفق الاستثمار الأجنبي وحماية حقوق الملكية الفكرية بوصفه جهة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة بخصوص الاستثمار والتكنولوجيا، واستناداً منه إلى خبرة أكثر من أربعة عقود في هذين المجالين، يقوم المؤتمر عن طريق شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتطوير المشاريع، بتشجيع التفاهم وبالمساعدة على بناء توافق الآراء بشأن المسائل المتصلة بالاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا والتنمية، وتساعد الشعبة المذكورة البلدان النامية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والإفادة منه في بناء قدراتها الإنتاجية وزيادة تنافسية اقتصادها.

إن نقطة البداية – بالنسبة لمؤتمر الاونكتاد – لجلب أي استثمار أجنبي يساعد على تحقيق معدلات نمو اقتصادي في الدول النامية هي بناء إطار مؤسسي يدعم الابتكار، ويلزم توجيه اهتمام خاص من جانب السياسات الحكومية إلى أربعة مجالات هي: الموارد البشرية، والقدرات البحثية العامة، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وسياسة المنافسة³.

هذا وقد اهتم البنك الدولي عبر مؤسسة التمويل الدولية⁴ بمسألة حماية حقوق الملكية في سياق الاستثمارات الدولية الموجهة للدول النامية، وقد أظهرت دراسة للبنك الدولي قام بها الدكتور Edwin Mansfield الإقتصادي الأمريكي البارز، مدى أهمية وجود حماية قوية وفعالة للملكية الفكرية.

ووفقاً لهذه الدراسة؛ فقد تم عمل مسح شامل لمائة من كبريات الشركات الأمريكية العاملة في ستة مجالات صناعية مختلفة⁵ لتحديد مدى أهمية حماية الملكية الفكرية في التأثير على قرارات الشركات نحو قيامها بالاستثمارات الأجنبية المباشرة وقد خلصت الدراسة إلى أن نسبة 19 % فقط من الشركات العالمية في مجال

¹ - عمر مشهور حديثة الجازي، 2003، دور الملكية الفكرية في استقطاب الاستثمار، المجمع العربي للملكية الفكرية.

http://www.aspip.org/news.aspx?id=82&group_key=asip_news&lang=ar

² - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هو منظمة دولية تساعد على إيجاد بيئة ملائمة تسمح باندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي، تم إنشاؤه في سنة 1964، يبلغ عدد أعضاء الاونكتاد حالياً 195 دولة.

³ - تقرير الاستثمار العالمي، 2005، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك، ص 43

⁴ - تعمل مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، إحدى الشركات التابعة للبنك الدولي على تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان الأعضاء فيها من خلال الاستثمار في القطاع الخاص، وهي أكبر منظمة متعددة الأطراف في العالم تقدم مساعدة مالية مباشرة في شكل قروض وأسهم للمؤسسات الخاصة في البلدان النامية.

⁵ - وهي: الصناعات الكيماوية، أجهزة النقل، الأجهزة الالكترونية، الأغذية، المعادن، صناعة الآلات.

الصناعات الكيميائية صرحت بأن حماية الملكية الفكرية ضرورية بالنسبة لعمليات المبيعات والتوزيع ، غير أن نفس الشركات أقرت بنسبة 100% بأن حماية الملكية الفكرية تعتبر عنصراً أساسياً ورئيسياً بالنسبة لقرارات الاستثمار في مجالات البحوث والتطوير ، وبصفة عامة فإن جميع الشركات التي شملتها الدراسة اعتبرت حماية الملكية الفكرية ضرورية فيما يتعلق بجميع المجالات الصناعية ونقل التكنولوجيا¹.

وعلى الرغم من تأكيد الباحث على أن دراسته تخص الاستثمار المباشر للولايات المتحدة دون الاستثمار الياباني والأوروبي ، فإن النتائج يمكن أن تكون متقاربة لأن قوة أو ضعف نظام حماية الملكية الفكرية في بلد ما له تأثير كبير ، لا سيما في الصناعات التكنولوجية المتقدمة وبدرجات متفاوتة الآثار من صناعة لأخرى².

ونفس الأمر يقال عن نظرة المنظمة العالمية للملكية الفكرية³ WIPO التي تعترف بدور نظام الملكية الفكرية المهم في تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البحث والتطوير لا سيما في ميداني الصناعة والعلوم ، حيث أبرزت دراسات عدة أن نظام الملكية الفكرية السليم عنصر أساسي في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى سبيل المثال، يشهد مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند زيادة ثابتة منذ إصلاح نظام البراءات والعلامات التجارية في أوائل التسعينات وحصل تطور أكبر في البرازيل التي شهدت زيادة هائلة في الاستثمار الأجنبي المباشر عقب تطبيق قانون جديد بشأن الملكية الصناعية في سنة 1996 { من 4.4 مليار دولار أمريكي سنة 1995 إلى 32.8 مليار دولار أمريكي في سنة 2000 }⁴.

وهي تقريبا نفس المقاربة التي تساندها كل من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية⁵ (اليونيدو) ؛ التي تهدف إلى تعزيز وتسريع التنمية الصناعية في الدول النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية وتعزيز التعاون الصناعي الدولي عن طريق إقامة شراكات صناعية دولية .

ويمكن أن نشير هنا أيضا لدور كل من منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية في دعم إجراءات تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية في سياق التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي ، وبفضل إستراتيجية وخطة العمل العالميتين بشأن الصحة العمومية والابتكار والملكية الفكرية لمنظمة الصحة العالمية وجدول أعمال الويبو بشأن التنمية وإعلان منظمة التجارة العالمية بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة، يتاح سياق أوسع نطاقاً للتعاون الثلاثي بين الويبو ومنظمتي الصحة والتجارة العالميتين . حيث تعقد المنظمات الثلاث اجتماعات بانتظام وتتبادل

¹ - Edwin Mansfield ,1994, (Intellectual Property Protection, Foreign Direct Investment, and Technology Transfer) , International Finance Corporation , The World Bank , p 17

² Ibid . p p 20-21

³ - وكالة من وكالات الأمم المتحدة تم انشاؤها سنة 1967 ، مهمتها الاضطلاع بدور ريادي في إرساء نظام دولي متوازن وفعال للملكية الفكرية يشجع الابتكار والإبداع لفائدة الجميع .ويبلغ عدد أعضائها 193 دولة عضوا .

⁴ - حسن البداروي ، الملكية الفكرية وفرص النمو الاقتصادي ، حلقة الويبو الوطنية التدريبية حول الملكية الفكرية لفائدة الدبلوماسيين ، صنعاء، 20 و21 مارس/آذار 2007 ، وثيقة رقم WIPO/IP/DIPL/SAA/07/1 ، المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، 2007 ، ص 03

⁵ - تم إنشاء منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في 17 نوفمبر 1966 . تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة .

معلومات عن برامج عمل كلّ منها وتناقش الأنشطة المشتركة وتخطط لها ضمن الإمكانيات المتاحة لولاية كلّ منها وميزانيتها. ويرمي التعاون الثلاثي إلى المساهمة في تعزيز قاعدة المعلومات المستمدة من الدراسات العلمية ومن أرض الواقع والمتوفرة لواقعي السياسات ودعمهم في معالجة جوانب الصحة العامة المرتبطة بالملكية الفكرية والتجارة¹. وقد تم تكثيف هذا التعاون في الفترة الأخيرة حيث شكّلت الجائحة الناجمة عن وباء (كوفيد-19) أزمة عالمية استثنائية طالت الصحة العامة وتسببت في ظهور حاجة ملحة إلى تكثيف التعاون على الصعيد العالمي .

وتنظم المؤسسات الإقليمية أيضا إلى المقاربة التي تربط مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر بحماية حقوق الملكية الفكرية؛ فوفقا لدراسة قامت بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في سنة 2003 شملت الدول الأكثر فقرا فإن هناك علاقة ايجابية – وإن كانت ضعيفة – بين الحماية القوية لحقوق الملكية الفكرية والتجارة ، ويزداد هذا الأثر بزيادة مستوى الحماية².

كما إن بعض المنظمات غير الحكومية التي تشغل مركزا استشاريا في بعض فروع الأمم المتحدة تتبنى النهج القائم على الربط المباشر بين الاستثمار الأجنبي المباشر وحماية حقوق الملكية الفكرية على غرار : مركز الاستثمار الدولي والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة التي كان لها دور كبير في مفاوضات إنشاء منظمة التجارة العالمية³.

وإذا كان موقف المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية يميل للربط المباشر في المقاربة الكلاسيكية بين تحقيق معدلات النمو الاقتصادي العالية وفعالية منظومة حماية حقوق الملكية الفكرية إلا أن الواقع الاقتصادي الذي تعيشه بعض الدول النامية التي سارعت لإصلاح نظام الملكية الفكرية فيها لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية والاستثمارات المباشرة لا يعكس أبدا صحة المقاربة المعتمدة حول اجتذاب المستثمرين الأجانب من كبريات المؤسسات التي تستخدم التقنية العالية في الصناعة.

فالهند التي حققت معدلات نمو عالية وصلت إلى درجة اعتبارها خامس اقتصاد في العالم في التسعينيات حسب تقارير البنك الدولي وصندوق النقد واستمرار ذلك لغاية أواخر 2008 مع الأزمة المالية العالمية حيث يرتبط اقتصادها بالمؤسسات الاقتصادية متعددة الجنسيات ، وقد ذكر في تقرير بنك الاحتياطي الهندي حول السياسة النقدية في أكتوبر 2019⁴ أيضا أن مزيجاً من الرياح المعاكسة المحلية والعالمية قد أضعف النشاط الاقتصادي

¹ - ينظر : التعاون الثلاثي بين منظمة الصحة العالمية والويبو ومنظمة التجارة العالمية بشأن الصحة العامة والملكية الفكرية والتجارة ، 2020 ، الموقع الإلكتروني للويبو : https://www.wipo.int/policy/ar/global_health/trilateral_cooperation.html

² - موزاوي ، 2002 ، ص 112

³ - تقيم منظمة التجارة العالمية حواراً منتظماً مع المنظمات غير الحكومية حول مختلف القضايا المتعلقة بالتجارة الدولية. والهدف من ذلك هو تعزيز التعاون وزيادة وعي المنظمات غير الحكومية بأنشطة منظمة التجارة العالمية ودور النظام التجاري متعدد الأطراف القائم .

⁴ - تم تسجيل الانخفاض في معدلات النمو حتى قبل جائحة كوفيد 19 .

في البلاد ، ومن المحتمل أن يواجه الاقتصاد الهندي الذي شهد مؤشرات تباطؤ خلال الأرباع القليلة الماضية، كثيراً من المخاطر على المدى القريب، وفقاً لتقرير البنك¹.

ونفس الأمر يقال عن البرازيل التي وصفها المنظمة العالمية للملكية الفكرية بأنها أنموذج عن إصلاح نظام الملكية الفكرية الناجح الذي يشجع المؤسسات الأجنبية للاستثمار ، فبعد سنة 2012 ولغاية 2019 تسارع الانكماش الاقتصادي وزادت البطالة بعد أن خفضت الحكومة دعم المرافق والإنفاق، ورفعت أسعار الفائدة الحقيقية وفق تقرير لصندوق النقد الدولي استعرض فيه الأوضاع الاقتصادية بما في ذلك تطور الاستثمار الأجنبي المباشر².

وإذا كان هذا ما هو عليه الأمر في بعض الدول في آسيا وأمريكا الجنوبية ، فما هو الوضع في الجزائر بعد إصلاحات نظام الملكية الفكرية في سنة 2003 ؟

2.3 - واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد إصلاح 2003 لقوانين الملكية الفكرية :

أصبحت كفاءة النظام الاقتصادي لدولة ما تقاس بمدى قدرته على جلب الاستثمارات الأجنبية التي تساهم في نقل التكنولوجيا وتحديث هيكل القطاع الصناعي ، والجزائر كغيرها من الدول النامية بدأت تجربة الانفتاح نحو الاستثمارات الأجنبية بدءاً بالمحروقات التي يحكمها قانون خاص بالاستثمار البترولي (القانون رقم 14/86 المعدل والمتمم المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنشاطات التنقيب ، البحث، الاستغلال و نقل المحروقات عبر الأنابيب) ، وذلك باعتباره المادة التي تمكن من إشباع الحاجات الطاقوية الوطنية بطريقة مستمرة، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفضل موارد تصديره، إذ يساهم بنسبة 95 % من معدل التصدير العام و 7% من الإنتاج الداخلي الخام و 56 % من ميزانية الدولة.

وكانت الانطلاقة الجزائرية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر واضحة بعد سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بعد مرحلة الانفتاح الاقتصادي سنة 1990 باعتماد القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض ، حيث يتيح هذا القانون معالجة ملفات الاستثمار على مستوى بنك الجزائر المتأتمية من الخارج ، وسمح العمل بهذا النظام الجديد للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالاستثمار وتحويل الأموال من وإلى الخارج غير أن الوضع السياسي والأمني في البلاد آنذاك حال دون تنفيذ استثمارات تعود على الاقتصاد الوطني بالنفع خاصة مع اضطراب السوق الدولية للنفط التي أثرت سلباً على مداخل البلاد .

¹ - لماذا يتراجع الاقتصاد الهندي ، 19 جريدة الشرق الأوسط ، نوفمبر 2019 - رقم العدد [14966] ، الأرقام الواردة في المقالة منقول من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ، صندوق النقد الدولي ، عدد أكتوبر 2019 .

² Public Information Notice: IMF Executive Board Concludes 2012 Article IV Consultation with Brazil , on : <https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/pn1284>

ونظرا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينيات ، فإن أهم هيئات ضمان الاستثمار ، وعلى رأسها المؤسسة الفرنسية للتأمين عن التجارة الخارجية COFACE من خلال تقييمها لخطر البلد ، قامت بتصنيف الجزائر خلال عقد التسعينات من بين البلدان ذات الخطر الجدد مرتفع بسبب ضعف عنصر الاستقرار السياسي ، ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمار المتجهة نحو الجزائر¹.

ورغم تبني القانون الجديد المتعلق بالاستثمار (القانون رقم 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993) إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات بقي ضعيفا جدا بسبب الأزمة الأمنية التي ضربت الجزائر آنذاك ، ونفس الأمر يقال عن المرسوم التنفيذي رقم 320/94 المتعلق بالمناطق الحرة ، وتعديلات القانون المدني والتجاري .

ونظرا لتحسن الوضع الأمني والاقتصادي بعد سنة 2000 بفعل انتعاش أسعار النفط قامت الجزائر بتبني إستراتيجية جديدة لتشجيع الاستثمارات عموما والأجنبية خصوصا عبر القانون 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 ، والذي يقوم على المبادئ التالية (حرية الاستثمار، عدم التمييز، حماية الاستثمار، عدم المساس بالامتيازات) .

فهل كانت هذه النتائج الايجابية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر محصلة لتعديلات قانون حماية الملكية الفكرية ، أم أن عدة عوامل ساهمت في تجسيد إستراتيجية جلب ودعم الاستثمارات الأجنبية ؟

بداية تجدر الإشارة أن الملكية الفكرية تحتل مكانة متميزة في النظام القانوني الجزائري حيث يكفل الدستور الجزائري الإبداع الفكري² ، وقد صدرت أول التشريعات المتعلقة بحماية حقوق الملكية الصناعية بشكل مبكر بعد الاستقلال في منتصف الستينيات ، وكانت تهدف إلى ضمان الحماية القانونية الكاملة للمبدعين والمخترعين وأصحاب المشاريع عن اختراعاتهم ، ويتوافق الإطار القانوني مع المعايير الدولية كما تسعى السلطات العمومية أيضا للتوافق مع متطلبات اتفاق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

وفي سياق تعزيز التعاون مع الهيئات الدولية المكلفة بتطوير نظم حماية حقوق الملكية الفكرية قام وفد دولي في 25 فبراير 2019 بافتتاح مكتب المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) في الجزائر ليصبح أول ممثلية خارجية للمنظمة في القارة الأفريقية ، ومكتب الويبو في الجزائر هو سادس [مكتب خارجي](#) للمنظمة يُضاف إلى المكاتب الأخرى الكائنة في البرازيل والصين واليابان وروسيا وسنغافورة ، والغرض من مكاتب الويبو الخارجية هو تعزيز

¹ - طهرات ، 2013 ، ص 199 .

² - تنص المادة 74 من التعديل الدستوري 2020 : (حرية الإبداع الفكري ، بما في ذلك أبعاده العلمية والفنية ، مضمونة) (لا يمكن تقييد هذه الحرية إلا عند المساس بكرامة الأشخاص أو بالمصالح العليا للأمة أو القيم والثوابت الوطنية) (يحى القانون الحقوق المترتبة على الإبداع الفكري) (في حالة نقل الحقوق الناجمة عن الإبداع الفكري ، يمكن للدولة ممارسة حق الشفعة لحماية المصلحة العامة).

فرص نفاذ الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة إلى خدمات الملكية الفكرية التي توفرها المنظمة وتساعد بها المبتكرين والمبدعين على حماية منتجاتهم والترويج لها في أسواق التصدير¹.

ورغم اعتراف الجزائر بصعوبة إنفاذ قوانين حماية الملكية الفكرية في مساحة شاسعة²، إلا أن إجراءات استعراض سياسة الاستثمار التي نفذتها الجزائر بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لإزالة العوائق التي تحول دون تدفقات أكثر استقراراً للاستثمار الأجنبي المباشر أفضت إلى العديد من الإصلاحات القانونية، والتي كان من ثمارها إصلاح قانون الملكية الفكرية في يوليو سنة 2003 بصدر الترسنة القانونية الجديدة المتمثلة في:

- 1- أمر رقم 05-03 مؤرخ في 19 جمادى الأولى سنة 1424 الموافق 19 يوليو عام 2003 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.
- 2- الأمر رقم 03-03 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو عام 2003 والمتعلق بالمنافسة.
- 3- الأمر رقم 06-03 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو عام 2003 المتعلق بالعلامات.
- 4- الأمر رقم 07-03 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو عام 2003 المتعلق ببراءات الاختراع.
- 5- الأمر رقم 08-03 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو عام 2003 المتعلق بحماية التصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة.

كما عززت السلطات العمومية إجراءات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية عبر قانون الجمارك الذي تم تعديل الفصل الثاني منه (المحظورات) لإضافة قسم يتعلق بحماية الملكية الفكرية (القسم الثاني : المواد 22- 22 مكرر – 22 مكرر 02 – 22 مكرر 03) المؤسسة بالمواد 42-43-44-45 على التوالي من قانون المالية لسنة 2008 التي تحظر من الاستيراد و التصدير السلع المقلدة التي تمس بحق الملكية الفكرية .

وقد صدر تطبيقاً لذلك قرار وزير المالية في 15 يوليو 2002 لتحديد كفاءات تطبيق المادة 22 من قانون الجمارك المتعلقة باستيراد السلع المزيفة³ الذي سمح لمالك الحق في مجال الملكية الفكرية بالتدخل لوقف عملية

¹ - العنوان الإلكتروني لمكتب اليوبو في الجزائر :

<https://www.wipo.int/about-wipo/ar/offices/algeria/index.html>

² - فالواجهة البحرية للجزائر تمتد إلى 1280 كلم، بالإضافة إلى بنية تحتية للمواني تضم خمسة وأربعين (45) ميناء في الخدمة، بالإضافة إلى 18 مطارا منها 08 مطارات دولية، كما ترتبط الجزائر بحدود برية طولها أكثر من 6300 كلم مع سبع بلدان (ليبيا، مالي، موريتانيا، المملكة المغربية، النيجر، تونس والصحراء الغربية) مما يجعل من مهمة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية مهمة صعبة للغاية.

³ - أنظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 56 / 2002، ص 17.

جمركة البضاعة التي تمس بحقوقه ضمن مسار محدد ثبت فيه الجهة القضائية المختصة بقرار تبليغه لإدارة الجمارك لاتخاذ التدابير المتعلقة بإتلاف البضاعة التي ثبت أنها مقلدة .

وقد اعتبرت تقرير صادر عن مجموعة العمل المكلفة بملف انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية أن هذه التعديلات القانونية تجعل سياسات البلاد أقرب لتتماشى مع سياسات منظمة التجارة العالمية¹ .

وقد وصف استعراض خاص لسياسة الاستثمار المعتمدة بالجزائر والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في سنة 2004 إصلاحات قانون حماية الملكية الفكرية بأنها خطوة ايجابية في تحسين الإطار القانوني للاستثمار ومع ذلك ؛ من الضروري وضع نظام للمراقبة والقمع من أجل ضمان الامتثال للوائح الجديدة ، وبالتالي يجب أن يفتن اعتماد النصوص التشريعية بإجراءات تسمح بتطبيقها الكامل " لا سيّما فيما يتعلق بتقليد العلامات التجارية ؛ الذي يغذي الاقتصاد غير الرسمي المتنامي والذي يعد أحد الأسباب الرئيسية لتدمير النسيج الصناعي و الشركات الصغيرة والمتوسطة للاقتصاد الجزائري² .

و بعدما كانت الجزائر ثالث أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا في عام 2002 ، ولأكبر في منطقة المغرب العربي ، فقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بنسبة 40٪ في عام 2003 (من 1.1 مليار دولار في عام 2002 إلى 634 مليون دولار في عام 2003) حيث لم تستفد الجزائر استفادة كاملة من الآثار النهائية للاستثمار الأجنبي المباشر من حيث تدعيم القدرة التنافسية للشركات المحلية ، وخلق فرص العمل ورفع رأس المال المحلي ونقل التكنولوجيا ، وقد ذهبت مستويات عالية من الاستثمار إلى التنقيب عن النفط والغاز عبر مرور السنوات الماضية ، وفي الآونة الأخيرة بدأ الحديد والكيماويات والمستحضرات الصيدلانية والاتصالات عن بعد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر³ .

هذا وقد أحصت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار⁴ إقامة 901 مشروع شراكة بقيمة 2.519.831 مليون دج خلال الفترة من سنة 2002 إلى 2017 ، والتي نجم عنها إنشاء 133583 منصب شغل⁵ ، وذلك في جميع قطاعات النشاط (الزراعة ، البناء ، الصناعة ، الصحة ، النقل ، السياحة ، الخدمات ، الاتصالات) ، وهي موزعة كما يلي :

¹ - Mohammedi , 2010 , P 393

² - Examen de la politique de l'investissement (Algérie) , Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement , NATIONS UNIES , New York et Genève, 2004 , p 45 .

³ - World Investment Report . 2005 . p 43

⁴ - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري ، تعمل على خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب من خلال ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها وتسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار (مزايا جبائية ، إدارية ، تسهيل الحصول على العقار الصناعي ، ...) ، تتواجد الوكالة على كامل التراب الوطني من خلال " الشباك الوحيد اللامركزي " .

⁵ - بيانات التصريح بالاستثمار (200-2017) ، تحديث أغسطس 2018 ، موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، الرابط التالي : <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395> (consulté le 01/03/2021)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	13	1,44%	5 768	0,23%	641	0,48%
البناء	142	15,76%	82 593	3,28%	23 928	17,91%
الصناعة	558	61,93%	2 050 277	81,37%	81 413	60,95%
الصحة	6	0,67%	13 572	0,54%	2 196	1,64%
النقل	26	2,89%	18 966	0,75%	2 407	1,80%
السياحة	19	2,11%	128 234	5,09%	7 656	5,73%
الخدمات	136	15,09%	130 980	5,20%	13 842	10,36%
الاتصالات	1	0,11%	89 441	3,55%	1 500	1,12%
المجموع	901	100%	2 519 831	100%	133 583	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، أغسطس 2018 (الموقع الإلكتروني للوكالة)

ومن خلال التوزيع الإحصائي لعدد مشاريع الشراكة الأجنبية المسجلة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، يتضح كخلاصة عامة أن نسبة الاستثمار خارج المحروقات تظل ضعيفة جدا ، فالقطاع الصناعي ورغم استحواده على الحصة الأكبر في مشاريع وكالة تطوير الاستثمار لا يرتقي إلى المستوى الذي رسمته مختلف السياسات التنموية للدولة ، مما يجعلنا نتساءل عن دور الشراكة في التنمية الاقتصادية للبلاد والرفع من قدرات الإنتاج المحلي والاستفادة من عامل نقل التكنولوجيا ، ففي أحدث إحصائية كشفت عنها وزارة التجارة مثلت قيمة الصادرات خارج المحروقات 9,48 بالمائة من إجمالي الصادرات الجزائرية والتي بلغت 34,8 مليار دولار في 2019 ، وهي نسبة لا تترجم جهود السلطات الوطنية في مجال منح الامتيازات والتحفيزات التي أقرت لترقية النسيج الصناعي الوطني تحضيراً للمنافسة و متطلبات مرحلة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة .

إن تحليلاً دقيقاً وموضوعياً لمسألة ترقية النشاط الصناعي بالجزائر يشير بوضوح ، وللأسف الشديد ، أن أغلب العمليات المسجلة في إطار الشراكة الصناعية مع الأجانب يتركز حول عملية التركيب المعروفة اختصاراً بصيغة CKD-SKD ؛ التي أدخلها قانون المالية لسنة 2000 حيز النفاذ بنص تشريعي¹ ، وبدأ تنظيمها بشكل مفصل بالمرسوم التنفيذي رقم 2000-74 المؤرخ في 02 أبريل سنة 2000 الذي يحدد شروط تعريف أنشطة الإنتاج انطلاقاً من نماذج التجميع الموجهة للصناعات التركيبية ، ونماذج التجميع المسماة CKD² .

¹ - ويتعلق الأمر بالمادتين 51 و 58 من القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 المتضمن قانون المالية لسنة 2000 .

² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، ص 05

وبالرجوع إلى هذا المرسوم نجد أنه لم يضع أي شروط موضوعية (دراسة تقنية - اقتصادية) لقبول طلبات أنشطة التجميع والتركيب بخلاف الشروط الشكلية التي فصلها في المادتين الثالثة والعاشر منه ، وقد ظل هذا النظام معمولاً به إلى غاية سنة 2017 حيث كشفت دراسة قامت بها وزارة الصناعة والمناجم بأنه "يجب إعادة النظر بصفة مستعجلة ومعقدة في سياسة منح المزايا الجبائية في إطار نظام CKD / SKD الذي أدى إلى تراجع مداخيل ميزانية الدولة وكذا احتياطي صرفها دون أن يحقق الأهداف المسطرة".

وحسب هذه الدراسة ، فإن الأرباح التي تفقدها الخزينة العمومية بسبب تطبيق هذا النظام فاقت 40 مليار دج في 2016 مقابل أكثر من 27 مليار دج في 2015 ، وقد فاقت قيمة الأرباح غير المكتسبة من الحقوق الجمركية خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2017 وحدها أكثر من 20 مليار دج ، وفي المقابل فإن هذا النظام، الذي وضع أيضاً للمساهمة في تحسين التنافسية الصناعية والتصدير، لم يبلغ الأهداف المرجوة ، وبقيت الصادرات شبه منعدمة بقيمة لم تتجاوز 45.019 دولار في 2014 و 69.239 دولار في 2015 و 314.185 دولار في 2014. وبالنسبة للأشهر الخمسة الأولى من 2015، فقد بلغت قيمة الصادرات 146.922 دولار¹.

وبالتالي فإن تشخيص الصناعة الوطنية يبرز على أنها أصبحت سلسلة من عمليات التركيب والتجميع والتعليب دون الخوض في غمار عملية الإنتاج الحقيقي ، كما أنها غير قادرة على استجلاب واستيعاب وتطوير التقنية الحديثة ، والاستفادة منها استفادة إيجابية².

ورغم تعديل مرسوم أنشطة الإنتاج CKD/SKD بالمرسوم رقم 17-344 المحدد لشروط ممارسة نشاط إنتاج المركبات وتركيبها في 28 نوفمبر 2017 إلا أن المؤسسات المستفيدة من هذا النشاط لم تلتزم بدفع الأعباء المتعلقة بنشاط إنتاج السيارات خاصة ما تعلق بالوصول إلى تحقيق معدل الإدماج المحدد ب 15 %³.

ورغم ذلك ، وبلغ الأرقام ، وبحسب الإحصاءات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي فقد تسبب اعتماد هذه الصيغة الجديدة في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بنسبة 22 في المائة لتصل إلى 1.5 مليار دولار بحلول العام 2018 ، تلقت الجزائر استثمارات كبيرة في صناعة السيارات بدءاً بهذه السنة ، وعلى سبيل المثال ، افتتحت شركة BAIC International (الصين) مصنعاً باستثمارات تزيد عن 100 مليون دولار لتلبية

¹ - بيان (وزارة الصناعة والمناجم ترغب في مراجعة نظام سي.ك.دي/أس.ك.دي) ، متاح على موقع وزارة الصناعة بتاريخ : 31 جويلية 2017 على الرابط : <http://www.mdipi.gov.dz/?-Actualites>

² - قوريش ، 2008 ، ص 88

³ - معدل الإدماج بحسب المادة 02 فقرة 08 من المرسوم 17-344 هو : نشاطات منجزة في الجزائر ، تساهم في إنتاج السيارات إما في المصنع أو عن طريق المناولة المحلية ، وتصدير قطع السيارات الناتجة عن ذلك .

احتياجات السوق المحلية والإقليمية، كما حصلت شركة Hyundai (جمهورية كوريا) و Ford (الولايات المتحدة) على موافقة من مجلس الاستثمار الجزائري لإنشاء مصانع للسيارات¹.

ونظرا لشبهات الفساد التي حامت حول مناخ الأعمال خاصة ما تعلق بإنتاج السيارات²، فقد قررت السلطات العمومية إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي لتأطير نشاط التصنيع والمناولة الصناعية، وأنشطة الاستيراد والتركيب بإصدار المراسيم التالية:

01- المرسوم التنفيذي 20-226 المؤرخ في 19 أوت 2020 الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة نشاط تصنيع المركبات، والذي يهدف إلى تدارك التأخر المسجل في الإدماج الوطني للنشاطات المرتبطة بالصناعات الميكانيكية، وخصوصا صناعة السيارات.

02- المرسوم التنفيذي رقم 20-227 المؤرخ في 19 أوت 2020 الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة نشاط وكلاء المركبات الجديدة، والذي حدد شروطا أكثر شفافية وعقلانية لنشاط وكلاء المركبات الجديدة.

03- المرسوم التنفيذي 20-313 المؤرخ في 15 نوفمبر 2020 الذي يحدد شروط وكيفيات قبول المتعاملين الممارسين لأنشطة إنتاج المنتجات والمعدات الالكترونية والكهرومنزلية للاستفادة من النظام الجبائي التفضيلي، والذي حدد دفتر الشروط الملحق به الالتزام القانوني للمنتج للوصول إلى نسبة إدماج انطلاقا من صدور دفتر الشروط ولغاية كل سنة لمدة أربع سنوات متتالية يصل فيها معدل الادماج في بعض المنتجات إلى 80 %.

04- المرسوم التنفيذي رقم 20-393 المؤرخ في 23 ديسمبر 2020 الذي يحدد صلاحيات وزير الصناعة، والتي تنوعت بين: اقتراح عناصر السياسة الوطنية في مجال التنمية الصناعية، التنافسية الصناعية، ترقية الاستثمار، التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، اليقظة الإستراتيجية، و تطوير التقييس والملكية الصناعية.

يتضح مما سبق أن تأثير قانون الملكية الفكرية الجديد في الجزائر قصد تشجيع الاستثمار كنقطة محورية لم يكن ذو تأثير كبير خلال الفترة من 2003-2020 نظرا لعدة عوامل يمكن تلخيصها فيما يلي:

- اعتماد سياسة التركيب والتجميع كمحور أساسي في سياسة التطوير والتنمية الصناعية بدلا من تشجيع الابتكار.

¹ World Investment Report . 2019 . p 37

افتتح أول مصنع لتركيب السيارات في الجزائر بصيغة CKD SKD في سنة 2014 حيث قامت الشركة الفرنسية RENAULT بافتتاح مصنع رونو الجزائر الذي بدأ بإنتاج نوع واحد من السيارات التابعة للشركة، ومع حلول سنة 2018 تم تركيب نوع ثان من سيارات الشركة الفرنسية، بطاقة إنتاج تقدر ب 50000 سيارة في السنة، وإنشاء 700 منصب عمل.

² يذكر أن هذا الملف كان "محل تحقيقين قضائيين على مستوى كل من المحكمة العليا (بالنسبة للإطارات السامية) ومحكمة سيدي أمجد (بالنسبة لرجال الأعمال)، وتنوع التهم بين: (الاستفادة من امتيازات غير مشروعة، استفادة بعض المتعاملين من تراخيص استثنائية لمباشرة نشاط تركيب السيارات قبل الإمضاء على دفتر الشروط الخاص بالعملية والحصول على شهادات مطابقة للأنشطة عن طريق المحاباة، إلى جانب إعفاء المتعاملين من شرط توفر الشريك الأجنبي في ملف تركيب السيارات، وكذا الإعفاء من دفع الحقوق الجمركية قبل صدور المرسوم الخاص بهذه الإعفاءات).

- إهمال عنصر تطوير المناولة الصناعية المحلية .

- تحويل الامتيازات المالية والجبائية سعيا للربح السهل والسريع بدلا من الانخراط في عمليات البحث والتطوير في الشعب الصناعية المختلفة في البلاد ؛ حيث كبّدت قضية تركيب السيارات خسارة مالية معتبرة للخزينة العمومية قدرت بأكثر من 128 مليار و 983 مليون دج .

وبالمقارنة فإن انتعاش ونجاح قطاع صناعة السيارات في المغرب خلال فترة العشر سنوات الأخيرة يعود إلى عدد من العوامل التي يتمثل أبرزها في تحسين المناخ الاستثماري ، الاستقرار السياسي والاقتصادي ، فتجربة رونو الفرنسية الناجحة منذ إنشائها مصنعا سنة 2012 ، كان لها دور كبير في دفع صناعة السيارات المغربية إلى أفق جديد جذب معه العديد من شركات السيارات العالمية لتنشئ مصانع لها هناك¹ ، ففي خلال فترة قصيرة استطاع قطاع السيارات المغربي أن يتحول إلى أول قطاع مصدر بـ 66.5 مليار درهم كرقم معاملات خاص بالصادرات سنة 2017 مقابل 40 مليار درهم سنة 2014 بزيادة 75 % ، وسمح القطاع بتوفير 83845 منصب عمل خلال الفترة (2014-2017) ، وتحقيق معدل نمو سنوي 8 % لرقم معاملات خاص بالصادرات لنفس الفترة² .

فمن النتائج المستخلصة من خلال التجارب التنموية للعديد من الدول النامية يتضح أن أي حماية لحقوق الملكية الفكرية لا ترافقها سياسة اقتصادية مدروسة على المدى المتوسط والبعيد لا يمكن أن تكون سوى واجهة مزيفة للاستثمار ، فهذا الأخير يقوم على تبني خطة تنموية شاملة عن طريق إصلاح مناخ الأعمال وتعزيز مشاركة القطاع الخاص الوطني والأجنبي بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني بصورة أولية ثم بنمو هذه المؤسسات التي تشكل النسيج الصناعي الوطني ، فالتركيز على نجاح المؤسسات في غير محيط الاقتصاد الوطني مجازفة كبرى نحو المجهول .

ولعلّ هذه النتيجة قد توصل إليها صناع القرار في الجزائر ، بعد التغيير السياسي الأخير ، للتوجه أكثر نحو تشجيع الابتكار في المحيط الاقتصادي ضمن إستراتيجية متكاملة تقوم على تبني نموذج للتنمية الاقتصادية يركز أساسا على تثمين الموارد والإمكانات البشرية الوطنية .

3.3 تحسين بيئة الأعمال وتطوير المؤسسات الناشئة مدخل لأي تنمية اقتصادية :

¹ - الطيف ، وكوراد ، 2019 ، ص 55

² - نفس المرجع ، ص 33

أصبح إعادة النظر في السياسة التنموية أمرا بالغ الأهمية نظرا لعاملين رئيسيين هما : الانخفاض المحسوس في الموارد المالية للدولة بسبب تراجع إيرادات الجباية البترولية ، وكذا لضعف الاستثمارات الإنتاجية القائمة خاصة خلال فترة الجائحة التي يمر بها العالم ككل .

وقصد الاستجابة لهذا الظرف فقد تم تعليق الإعفاء الجبائي والجمركي على المكونات والمواد الأولية المستوردة والمقتناة من السوق المحلية لنشاطات التركيب ، واقتصار ذلك على نشاطات معينة لتطوير وترقية نشاط المناولة الصناعية المحلية (المرسوم التنفيذي 311-20 المؤرخ في 15 ديسمبر 2020) ، بما يفهم منه توجيه الإعفاءات فقط للمناول الصناعي في الجزائر فقط ؛ والذي عرفته المادة الثانية من المرسوم 311-20 سالف الذكر بأنه¹ : (المنتج الذي يقوم في إطار نشاطاته بإنتاج الأطقم والأطقم الفرعية الموجهة لمنتجات وتجهيزات الصناعات الميكانيكية والالكترونية والكهربائية ، وكذا لصيانة معدات الإنتاج لمختلف قطاعات النشاط ، وإنتاج قطع الغيار ، والمكونات الموجهة لكل الاستعمالات) .

إن أغلبية المناولين المقصودين بالنص القانوني هم في الأصل مؤسسات صغيرة ومتوسطة² PME ، يجب أن يتم إيلاؤها أهمية قصوى في الإستراتيجية الجديدة لترقية الصناعة عن طريق التدابير القانونية والمرافقة لانجاز المشاريع وتطوير النشاطات التي تقوم بها حاليا لإعطاء نفس جديد قصد مواكبة التقنيات الحديثة في الإنتاج والتوزيع بدلا من تنفيذ نشاطات إعادة الإنتاج ، والتي لا تختلف كثيرا عن نموذج التركيب ، ولا يكون ذلك إلا عن طريق مخطط مدروس ومعد من طرف الحكومة والمنتجين³ .

وتجد الإستراتيجية الجديدة لترقية الصناعة قاعدتها القانونية في الالتزامات التي سطرها المشرع لاسيما في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛ حيث نص القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القانون رقم 02-17) على تدابير المساعدة والدعم لترقية هذا النوع من المؤسسات في المادة 15 منه التي حددت هدف هذه التدابير في عدة نقاط جوهرية منها (الفقرة الرابعة : تشجيع وتعزيز ثقافة المقاول ، وكذا التكنولوجيات الحديثة والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) .

¹ - صدر المرسوم التنفيذي رقم 311-20 تطبيقا للمادة 55 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020 المتعلقة بالإعفاء الموجهة لترقية الصناع الوطنية ، ونلاحظ هنا اختلاف المصطلح الذي ورد في قانون المالية التكميلي : الذي استعمل مصطلح " المتعاملين من الباطن" بينما استعمل المرسوم التنفيذي 311-20 مصطلح المناولين ، وهو ترجمة لنفس التسمية باللغة الأجنبية les sous-traitants .

² - عرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة الخامسة من القانون رقم 02-17 المؤرخ في 10 يناير سنة 2017 بأنها : " مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات : - تشغل من واحد (01) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا - لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايين دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلها السنوي مليار (1) دينار جزائري - تستوفي معيار الاستقلالية .

³ - تم توسيع مفهوم المنتج في إطار المرسوم 311-20 (المادة 02) إلى كل : " شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون الجزائري يمارس نشاطا صناعيا أو خديما يتعلق بالدراسات أو التصميم ، يسهم في إنتاج مكونات موجهة للإدماج لحساب منتج آخر أو لجميع الاستعمالات " .

وهو ما تم إدراجه فعليا في السياسة العامة للدولة التي ترجمتها النصوص التنظيمية الصادرة مؤخرا ، حيث أنه وبمناسبة اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 03 فيفري 2020 أكد رئيس الجمهورية بأن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي قاطرة الاقتصاد الجديد ¹ ، وأعاد التأكيد على أهمية دعم وتشجيع المؤسسات الناشئة لتشكيل " قاطرة " للنموذج الاقتصادي الجديد المبني على المعرفة والابتكار ، وذلك في كلمة له في الندوة الوطنية للمؤسسات الناشئة الذي عقد بالجزائر العاصمة في 03 أكتوبر 2020 ² .

وقد ترجمت هذه الإرادة السياسية بدءا باستحداث وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة ³ ، ثم بإصدار سلسلة من النصوص الهامة التي تدعم الاهتمام بالابتكار في إطار سياسة التنمية الجديدة ، والتي صدر منها حاليا لغاية كتابة هذه الأسطر ما يلي :

أولا : إنشاء حساب تخصيص خاص في الخزينة باسم (صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة START-UP) ، وذلك بموجب المادة 131 من قانون المالية لسنة 2020 ، والتي تم تعديلها في قانون المالية التكميلي لسنة 2020 بالمادة 68 لتكون مهمة هذا الصندوق (تمويل دراسات الجدوى ، تمويل تطوير خطة العمل - تمويل المساعدات التقنية - تمويل التكاليف المتعلقة بإنشاء نموذج أولي - تمويل التكوين - احتضان المؤسسات الناشئة - الترويج للمنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة) .

ثانيا : إصدار المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة " مؤسسة ناشئة " و " مشروع مبتكر " و " حاضنة أعمال " وتحديد مهامها ، حيث تم تعريف المؤسسة الناشئة في المادة 11 منه (وهي كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري وتحترم المعايير الآتية :

1- يجب أن لا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني سنوات .

2- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة .

3- يجب أن لا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية

4- أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50 % ، على الأقل ، من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة " مؤسسة ناشئة "

5- يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية .

¹ - موقع الإذاعة الجزائرية ، 2020/02/04 على الرابط :

<https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20200204/189249.html>

² - وكالة الأنباء الجزائرية ، 2020/10/03 على الرابط :

<https://www.aps.dz/ar/economie/93037-2020-10-03-14-38-46>

³ - أنظر المرسوم الرئاسي رقم 01/20 المؤرخ في 02/01/2020 المتضمن تعيين أعضاء الحكومة ، الجريدة الرسمية عدد 2020/01/05 .

6- يجب أن لا يتجاوز عدد العمال 250 .

وفي سياق تدعيم المشاريع المبتكرة تم تأسيس علامة " مشروع مبتكر " في المادة 16 من المرسوم رقم 20-254 حيث جاء فيها (يمكن كل شخص طبيعي أو مجموعة أشخاص طبيعيين أن يطلبوا علامة " مشروع مبتكر " على أي مشروع ذي علاقة بالابتكار ، وقد حددت المادة 17 شروط منح هذه العلامة للمشاريع التي تتضمن أوجها للابتكار ، وقدرته على المساهمة في النمو الاقتصادي ، وعند الاقتضاء كل وثيقة ملكية فكرية وأي جائزة أو مكافأة متحصل عليها .

ثالثا : إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة : وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري EPIC ، تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-356 المؤرخ في 30 نوفمبر 2020 ، مهمتها حسب المادة الرابعة من المرسوم " أداة السلطات العمومية لتنفيذ السياسة الوطنية لترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة ، لاسيما منها الحاضنات والمسرعات وتطوير الابتكار " .

وهي بهذه الصفة تتولى حسب المادة 04 فقرة 02 : " المشاركة في إنشاء هياكل دعم جديدة لتعزيز القدرات الوطنية في مجال مرافقة الابتكار ، قصد تحفيز إنشاء مؤسسات ناشئة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

رابعا وأخيرا : التفكير في وضع نص قانوني لتأسيس مجلس أعلى للابتكار بمشاركة المغتربين الجزائريين ، تكون مهمته استشارية ، يقدم لرئيس الجمهورية تقاريره الدورية وتوصياته في تشجيع الابتكار¹ .

وفي انتظار بداية العمل الحقيقي لهذه المؤسسات والمشاريع يبقى أهم عامل لتحفيز المنتجين الوطنيين هو توفر إرادة سياسية لتشجيع الابتكار الموجه لتنمية اقتصادية تقوم على خلق قيمة مضافة تساهم في تغذية السوق الوطنية والتصدير نحو الأسواق الإقليمية في مرحلة أولى ، و امتصاص اليد العاملة المؤهلة وتكوينها داخل وخارج الوطن .

كما أن أي إرادة سياسية طموحة لبناء اقتصاد وطني قائم على تشجيع الابتكار لا بد لها من محاربة الفساد بكافة صوره لإعطاء انطباع واضح للمتعاملين الاقتصاديين داخل وخارج الوطن للخروج من هذه البؤرة الخطيرة التي تنخر الاقتصاد الوطني وترهق كاهل الجهود الوطنية لبناء اقتصاد جديد قائم على المنافسة والابتكار لأن الشفافية الإدارية كفيلة بوضع لبنات التنمية الاقتصادية .

¹ - المجلس الأعلى للابتكار هو أحد تعهدات المترشح عبد المجيد تبون في الحملة الانتخابية لرئاسيات 2019 .

المصادر والمراجع:

- الطيف عبد الكريم ، كوراد فطيمة ، 2019 ، إستراتيجية تنمية صناعة السيارات في المغرب والجزائر " عوامل النجاح والدروس المستفادة " ، مجلة أبعاد اقتصادية ، المجلد التاسع ، العدد 01 ،
- طهرات ، عمار . 2013 ، فعالية حماية حقوق الملكية الفكرية في الجزائر ودورها في تطوير بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر " دراسة قياسية خلال الفترة 2005-2010 " ، جامعة وهران ، كلية العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم الاقتصادية ،
- قوريش ، نصيرة . 2008 ، أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الشلف ، العدد 05
- موزاوي ، عائشة . 2002 ، حماية حقوق الملكية الفكرية بين استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وأداة في التجارة الدولية ، مجلة المعيار ، المركز الجامعي احمد بن يحيى الونشريسي ، تيسمسيلت ، العدد 02 .

Edwin Mansfield, 1994, (Intellectual Property Protection, Foreign Direct Investment, and Technology Transfer) , International Finance Corporation , The World Bank.

Omar T. Mohammedi, 2010, International Trade and Investment in Algeria , Michigan State Journal of International Law , , Vol 18.